

أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2018)

The impact of the central bank's independence in the formulation and implementation of monetary policy objectives in Algeria from (1990-2018)

د. حضري دليلة

جامعة الشلف - الجزائر

d.hadri@univ-chlef.dz

د. عائشة عميش

جامعة الشلف - الجزائر

a.amiche@univ-chlef.dz

د. جميلة بغداوي¹

جامعة الشلف - الجزائر

d.beghdaoui@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 03/03/2021

تاريخ القبول: 07/06/2020

تاريخ الاستلام: 07/01/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه استقلالية البنك المركزي (باعتبارها متغير مستقل) في بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر والمتمثلة في: التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات بوصفها متغيرات تابعة تتأثر به، وللوصول إلى الهدف المطلوب استخدمنا المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال مناقشة النقاط التالية: الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية، أهداف السياسة النقدية وعلاقتها باستقلالية البنوك المركزية، التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر، التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على بعض أهداف السياسة النقدية، وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار البسيط للوصول للنتائج المطلوبة، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية سالبة بين استقلالية بنك الجزائر وكل من معدلي التضخم والبطالة؛

الكلمات المفتاحية: استقلالية البنك المركزي، السياسة النقدية، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This study highlights the impact of the central bank's independence (as an independent variable) on some Algeria's monetary policy: inflation, unemployment, and balance of payments as dependent variables affected by it. To reach the desired target we used both the curriculum Inference with tools of description and analysis in the theoretical and inductive aspect, by discussing the following points: the conceptual framework of the central bank's independence, the monetary policy objectives and its relationship to the central bank's independence, descriptive Economic indicators analysis in Algeria, the standard analysis impact of the Algerian Bank's independence on some monetary policy objectives, and the analysis method of the simple regression was used to reach the required results.

The study concluded with a number of conclusions, the most important is a negative correlation between the independence of the Algerian Bank and both the inflation and unemployment rates.

Key words: Central Bank's Independence, Monetary Policy, Inflation, Unemployment, Balance of Payments.

1 المؤلف المرسل: d.beghdaoui@univ-chlef.dz

مقدمة:

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتقد أنصار الرأي المناادي باستقلالية البنوك المركزية، أنه إذا كان البنك المركزي مستقلاً وبعيداً عن الضغوط السياسية، فإن السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى تحقيق أهدافها المنشودة، وخاصة هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي لها.

أما في الجزائر فلم يكن بالإمكان الحديث عن استقلالية البنك المركزي، إلا بعد صدور القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، حيث منح لبنك الجزائر صلاحيات واسعة باعتباره المسؤول الأول والأخير على رسم وتنفيذ السياسة النقدية، حيث شمل هذا الإصلاح منح البنك المركزي الاستقلالية، وجعله يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد تعززت استقلالية بنك الجزائر بعد ذلك بصور الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، والذي يعتبر نصاً تشريعياً يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، إذ أنه جاء مدعماً لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون 90-10 مما جعل للسلطة النقدية مصداقية واضحة في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية.

وتأسيساً على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير استقلالية بنك الجزائر على بعض أهداف السياسة النقدية ؟**

- **فرضيات الدراسة:** بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة، وبناءً على واقع الاقتصاد الجزائري، والمنظومة المصرفية على وجه الخصوص، فإن الباحثان قد قامتا بصياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: إن استقلالية بنك الجزائر تؤثر في رسم وتنفيذ بعض أهداف سياسته النقدية، وتنبع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباطية سالبة بين استقلالية بنك الجزائر ومعدل التضخم؛

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباطية موجبة بين استقلالية بنك الجزائر ومعدل البطالة؛

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة بين استقلالية بنك الجزائر وميزان المدفوعات.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح وتحليل الجوانب الآتية:

- التعرف على مفهوم استقلالية البنوك المركزية؛

- إبراز أهمية استقلالية البنك المركزي ودورها في رسم سياسة نقدية فاعلة؛

- إيضاح العلاقة الموجودة بين استقلالية بنك الجزائر وبعض أهداف السياسة النقدية؛

منهج البحث: نظراً لخصوصية موضوع الدراسة وأهميته فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، حيث استخدمنا أداة الوصف في توضيح مفهوم استقلالية البنوك المركزية وكذلك في إبراز أهم المعايير المستخدمة في قياس استقلاليته، أما أداة التحليل فقد استخدمت في تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، كما اعتمدنا أيضاً على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي الخاص بالدراسة القياسية بالاعتماد على برنامج Eviews 8؛ عند قياس أثر استقلالية بنك الجزائر على بعض أهداف السياسة

النقدية. وقد تم ذلك بالاعتماد على عدد من المراجع: الكتب، المقالات، المذكرات وغيرها من المراجع المتاحة، والتي توصلت إليها الباحثتان عبر المسح المكتبي واستخدام شبكة الأنترنت.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنوك المركزية:

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى وحتى الوقت الحالي العديد من التطورات، وذلك بسبب تطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وأدت التطورات الاقتصادية والمالية وخصوصا في نهاية عقد الثمانينيات وخلال التسعينيات من القرن الماضي، إلى توجيه الأنظار صوب موضوع استقلالية البنوك المركزية في بعض البلدان، وكان من أهم الأسباب الرئيسة التي أدت إلى المناقشة باستقلالية البنوك المركزية هي عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال الحد من التضخم، لذلك عزی العديد من الاقتصاديين ذلك إلى تدخل الحكومات بدرجة كبيرة في مجال رسم السياسة النقدية.

أولا: تعريف استقلالية البنوك المركزية (Central Bank independence):

قد يعتقد البعض أن استقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي والسلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة في كل شيء، ولكن الواقع أن البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسسي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة، وعليه يمكن أن نستعرض عدّة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي:

يقصد باستقلالية البنك المركزي أن تكون إدارة السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية، كما لا يتم تسخير إدارة السياسة النقدية في تمويل عجز الموازنة¹.

أما الاستقلالية وفقا لرأي ساملسون فهي: "عدم تبعية البنك المركزي إلى السلطات الثلاث في البلد (التشريعية، التنفيذية والقضائية)، ويعمل البنك المركزي وفقا لما يراه مناسباً لصياغة السياسة النقدية* ولتحقيق المصلحة الاقتصادية القومية للدولة، وعادة يكون البنك المركزي مسؤول بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية"².

ويرى ألن بليندر (Alan Blinder) أن مصطلح الاستقلالية ينصرف إلى مفهومين³:

الأول: للبنك المركزي الحرية الكاملة في تقرير كيفية الوصول إلى أهدافه.

الثاني: تعد القرارات التي يتخذها البنك المركزي عصية عند محاولة الحكومة تعطيلها.

ويقصد بالاستقلالية بمفهومها القانوني حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في رسم وصياغة السياسة النقدية، ومن ثم القدرة على مساءلة البنك المركزي عن المحافظة وتحقيق الاستقرار بالأسعار في ضوء النظام السياسي للبنك المركزي⁴.

من خلال ما سبق نستنتج أن استقلالية البنك المركزي تعني حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة أو انفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك

المركزي والحكومة، بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاز الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام بين السياسة النقدية والمالية.

ثانيا: الجدل الفكري حول استقلالية البنوك المركزية:

على الرغم من أن فكرة استقلالية البنوك المركزية قد لاقت تأييدا كبيرا وخصوصا من قبل السلطات المسؤولة عن البنوك المركزية، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لها، وفيما يلي بعضاً من الآراء المؤيدة والمعارضة كما وردت في العديد من الدراسات.

1- الآراء المؤيدة:

الحجة الأساسية التي يطرحها مؤيدو استقلال البنوك المركزية، هي أن مصداقية السياسة النقدية ومن ثم قدرتها على تحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع الحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي مسئولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد، هذا فضلاً عن مبررات أخرى نورد أهمها في ما يلي:

- أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية الرئيسة في أي بلد، والذي تتضمن أعماله مراقبة المؤسسات الأخرى، وكذلك إيجاد التنسيق فيما بينها، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة⁵.

- أن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد التأثيرات الحكومية عن هذه البنوك فيما يتعلق بتحديد نفقاتها وإيراداتها، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة⁶.

- كذلك هناك من يبرر الاستقلالية، انطلاقاً من أن المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية له، ومن ثم فإن الهدف الأساس لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي⁷.
والبعض يدعم الاستقلالية من خلال⁸:

- أن الاستقلالية ستدعم موقف البنك المركزي في مواجهة التأثيرات السياسية التي تستخدم عرض النقد لأغراض أو مصالح سياسية؛

- أن بنكا مركزيا لا يتمتع بالاستقلالية سيفقد المرونة في تنفيذ السياسة النقدية.

2- الآراء المعارضة:

يرى بعض الاقتصاديين أن الرأي المتضمن أن ثمة مزايا لوجود سلطه نقدية مستقلة لها الحرية في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، لا يحظى بموافقة عامة⁹، بالنظر إلى ما قد يتم تحميله من تكاليف للخلافات التي قد تحدث سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الاقتصادية الأخرى وخاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف.

وهناك مجموعة من الأفكار والآراء التي جاء بها معارضو استقلالية البنوك المركزية أهمها :

- ينطلق الرافضون لفكرة استقلالية البنوك المركزية، من التعارض فيما بين المؤيدين للاستقلالية أنفسهم، فمنهم من يرى بأن الاستقلالية يجب أن تتجسد في تحقيق أهداف السياسة النقدية ، فيما يرى القسم الآخر بأن الاستقلالية تتجسد في استخدام الأدوات النقدية فقط من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية .

- أن الاستقلالية هي ليست شرطا ضروريا ، وليست بالتأكيد شرطا كافيا لضمان بنك مركزي قوي وفعال¹⁰.
- ويدعم (ملتون فريدمان) معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقداراً كبيراً من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام¹¹.
- ويرى (دي كوك) أن البنك المركزي يجب أن يخضع لإجراءات رقابة الدولة، ومن ثم فإنه ليس للبنك المركزي الحق بالمطالبة بالاستقلال عن الحكومة وخاصة في شؤون السياسة النقدية.
- نظرا لمشاركة الحكومة في رأس مال البنك المركزي فإن هذا يمنحها الحق بالتدخل في سياساته¹².

ثالثا: معايير استقلالية البنوك المركزية Standards of independence of central bank

هناك مجموعة من المعايير التي تتحدد على أساسها درجة استقلالية البنك المركزي وهي ما يأتي:

1- المعيار الأول: "الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية".

إنّ إسناد عدد كبير من المهام إلى البنك المركزي يجعله غير قادر على تحقيقها مما يوحي بضعف استقلاليته. أما تحديد مهمة أو هدف واحد وبشكل دقيق مع التأكيد على تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي ووحيد للبنك المركزي، فإنّ ذلك يدل على أنّ البنك المركزي أكثر استقلالية¹³.

2- المعيار الثاني: "مدى سلطة وحرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية".

تختلف الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، لأنّ البنك المركزي المستقل يتمتع بحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه القانون له دون أن يتلقى أية تعليمات أو توجيهات من قبل الحكومة، و العكس إذا كانت السياسة النقدية مسؤولية الحكومة تتولى تنفيذها وتحديد أهدافها. ففي هذه الحالة يكون دور البنك المركزي المنفذ لتعليمات وتوجيهات الحكومة وكأنّه جهاز من أجهزة الدولة¹⁴.

3- المعيار الثالث: "الاستقلال المالي للبنوك المركزية (استقلال الميزانية)".

يقصد بالاستقلال المالي أن البنوك المركزية تكون لها حرية غير مقيدة في وضع ميزانياتها العامة دون تدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أمّا في حالة عدم الاستقلال المالي للبنوك المركزية تقوم الحكومة بممارسة ضغوطها المباشرة وغير المباشرة على سياسات البنك المركزي من خلال الحد من حصوله على الموارد المالية اللازمة¹⁵.

4- المعيار الرابع: "تمويل العجز في الموازنة العامة ومدى الالتزام بشراء أدوات الدين الحكومية".

إذا كانت النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات يكون هناك عجزٌ يمكن تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية أو عن طريق الاقتراض، وعادة ما يقوم البنك المركزي ببيع تلك السندات طوعا إذا كان البنك مستقلا، ولكن تحت استقلالية البنك المركزي لا تستطيع الحكومة إلزام البنك المركزي على القيام بذلك، وقد ركز ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر على عدم تمويل العجز الموازني من قبل البنك المركزي، وفي عام 1913 أكد كينز على نفس الشيء في كلمته لدى افتتاح بنك الاحتياطي الهندي¹⁶.

5- المعيار الخامس: "تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية ومدة خدمتهم"

إن البنوك المركزية التي يتم فيها تعيين المحافظ من قبل مجلس إدارة البنك ومدة التعيين أكثر من ثمان سنوات تتمتع بأعلى درجة من الاستقلالية وتأتي بعدها البنوك المركزية التي يتم تعيين المحافظ فيها من قبل السلطة التشريعية في البلد وتكون مدة المحافظ أكثر من ثمان سنوات، أما آلية الإقالة أو العزل فإنها تختلف من دولة لأخرى، ففي ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا لا يوجد أي نص خاص بعزل المحافظ أو أعضاء مجلس الإدارة، أما في نيوزيلندا فإنها تقدم نموذجاً فريداً في ما يتعلق (بالعلاقة التعاقدية) التي تربط بين محافظ البنك المركزي والحكومة (وزير المالية) بالتحديد¹⁷، فبقاء المحافظ في منصبه مرهون بمدى تحقيقه للهدف المتعاقد عليه مع وزير المالية، والذي يمكن أن يقلبه حتى قبل انتهاء مدة ولايته. أما في نظام البنوك المركزية الأوروبية فإن القانون يوفر الحماية للمحافظ وأعضاء مجلس الإدارة من سلطة الحكومة عن إمكانية عزلهم.

6- المعيار السادس: "التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي"

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية على العلاقة بين البنوك والحكومة، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس قناة رسمية للحكومة في التدخل بقرارات البنك المركزي، ففي بعض الدول تقوم الحكومات بتعيين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس⁽¹⁸⁾.
يختلف تأثير التمثيل الحكومي على الاستقلالية باختلاف حقهم بالتصويت فقسم من ممثلي الحكومة يحضرون دون أن يكون لهم حق التصويت أو الاعتراض على قرارات البنك المركزي وقسم من ممثلي الحكومة يكون لهم حق التصويت، فهذا يعطي الحكومة وظيفية أكبر في التأثير على السياسة النقدية⁽¹⁹⁾.

7- المعيار السابع: "المساءلة والشفافية للبنوك المركزية"

لا شك أن أهمية وجود نظام كفء للبنك المركزي يتيح بيانات كافية ومناسبة وبتوقيتات محددة مما يمكنه من متابعة أداء البنك والتدخل في الوقت المناسب، إلا أنّ ذلك غير كاف ويستلزم الأمر توفر المعلومات المناسبة عن البنك المركزي للجمهور، إذ أنّ ذلك يساعد على مكافأة إدارة البنك أو معاقبته وكبار مساهميه بالسرعة الممكنة. لذا يتطلب من البنوك المركزية الالتزام بالمعايير الدولية أن تنشر معلومات عن تلك العمليات أمام المساهمين وقيام المراجعين الخارجيين بإجراء التقييم لها⁽²⁰⁾.

المحور الثاني: أهداف السياسة النقدية وعلاقتها باستقلالية البنوك المركزية:

أجريت العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في طبيعة وتحديد مستوى العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية وأهداف السياسة النقدية المتمثلة في كل من التضخم والبطالة وكذا ميزان المدفوعات، وفي ما يلي استعراض لطبيعة هذه العلاقة.

أولاً: التضخم وعلاقته بالاستقلالية:

يشير مصطلح التضخم **Inflation** إلى أنه "زيادة واسعة في النقود دون زيادة كمية السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة مفرطة في الأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود"²¹، وتعد ظاهرة التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تهدد جميع

الدول بغض النظر عن درجة تطورها وتقدمها الاقتصادي، وذلك نظرا لقوة أثاره التي تؤدي إلى ضياع فرص الاستقرار الاقتصادي، وتعد السياسة النقدية مسؤولة قبل غيرها من السياسات الاقتصادية الكلية عن معالجة الضغوط التضخمية .

وليكتمل فهم العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم لابد لنا أن نرجع على بعض الدراسات التي تناولت تلك العلاقة، حيث أثبتت الدراسات التجريبية الأولية أنّ هناك علاقة سلبية بين التضخم واستقلالية البنك المركزي، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. مثل دراسات: Grilli وآخرون عام (1991) و Cukierman عام (1992) و Cukierman وآخرون (1992)، و Summers & Alesina عام (1993) ركزت على الدول الصناعية، ومن خلال استعمال بيانات 26 من الدول الصناعية اتضح أنّ ثلثي انخفاض معدلات التضخم تعود إلى استقلالية البنك المركزي. بالإضافة إلى دراسة Parkin & Bade استخدم فيها الباحثان بيانات 12 دولة من الدول المتقدمة منها أمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا وكندا وسويسرا والسويد وبلجيكا وهولندا، وذلك بعد معاهدة بريتونوودز (Bretton Woods Agreements) عام 1944، وتمّ قياس درجة استقلالية البنوك المركزية من خلال درجة النفوذ أو التأثير المالي* من طرف الحكومة على البنوك المركزية، كذلك تمّ استعمال مقياس آخر هو درجة التأثير على سياسة البنك المركزي والمتمثلة في (تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك وعزلهم وتحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك، وهل يحق لهم التصويت أم لا، وإذا كان إقرار السياسة النقدية بيد البنك أو بيد الحكومة)، وكانت النتائج أن درجة الاستقلالية المحسوبة على أساس التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، لا يوجد تأثير للاستقلال المالي على درجة الاستقلالية للبنوك المركزية ومعدلات التضخم، أما الاستقلالية المحسوبة على أساس درجة استقلالية سياسة البنك، فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين، كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي يصاحب ذلك بمعدلات تضخم منخفضة²²، من جانب آخر، اهتمت دراسة حديثة صدرت عام 2019 بتحليل العلاقة ما بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم في نحو 118 دولة نامية بين عامي 1980 و 2013، ووجدت أن المعدلات الأعلى من استقلالية البنوك المركزية ترتبط بمعدلات تضخم منخفضة. وأوضحت أن التأثير يكون أقوى في حالة الدول الأكثر ديمقراطية.²³

ثانيا: ميزان المدفوعات وعلاقته بالاستقلالية

يعد ميزان المدفوعات مؤشرا لتغير المركز الاقتصادي للبلد في الاقتصاد العالمي²⁴، فإذا تجاوز مقدار المدفوعات مقدار المتحصلات فإن البلد يواجه عجزا في الميزان، وإذا حدث العجز في الميزان مع عدم كفاية الاحتياطيّات النقدية المتاحة فإن الدولة تتخذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الخلل في التوازن الخارجي.

هنالك تأثير مهم لاستقلالية البنك المركزي على ميزان المدفوعات في أي بلد، إذ أن الزيادة في عرض النقود الناتجة عن اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية، والتي تأتي إما من ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني، أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية، أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض، أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول البنك المركزي مشترا لأوراق المالية²⁵، تؤدي إلى زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرين، فعندما يزداد عرض النقود فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وباعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها سوف يقومون بزيادة استثماراتهم، وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد

بلا شك زيادة في الطلب الكلي، بما فيه الطلب على الواردات، وذلك سيقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري²⁶، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سيخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم، فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة، وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:

الاتجاه الأول: أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الواردات (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية)، وهذا سيولد عجزاً في الحساب الجاري.

الاتجاه الثاني: أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سيزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها، ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.

الاتجاه الثالث: أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض، وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات. هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية، أما في حالة السياسة النقدية الانكماشية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معاكسة للحالة الأولى.

نستنتج من ذلك أنه كلما كان البنك المركزي أكثر استقلالية فإنه يكون قادراً على تحقيق أهداف سياسته النقدية، وبالتالي سوف يبعد الآثار السلبية عن ميزان المدفوعات، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

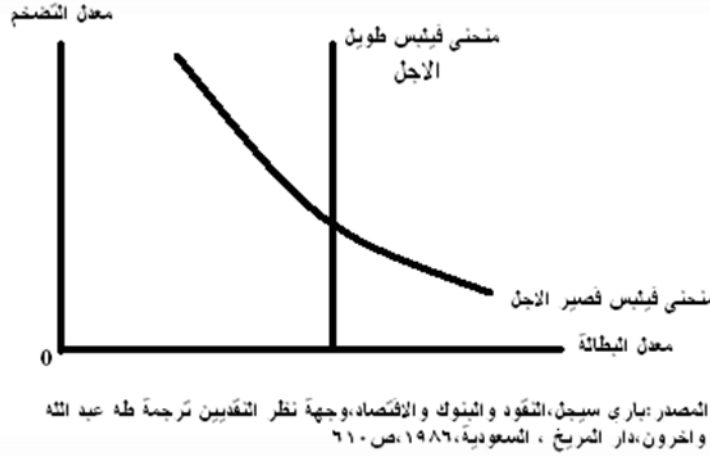
ثالثاً: البطالة وعلاقتها بالاستقلالية

تعتبر البطالة واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع، ويشير مصطلح البطالة إلى التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما عن العمل، على الرغم من القدرة عليه والرغبة فيه، والبطالة على أنواع²⁷، منها الاحتكاكية والموسمية والهيكلية.

إن دور السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في معالجة مشكلة البطالة، ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية، فيرى الاقتصاديون الكنتزيون أن البطالة تعد بديلاً للتضخم، وأبرز من كتب في هذا الموضوع هو الاقتصادي الكينزي فيليبس (A.w. Phillips)، الذي اكتشف وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة²⁸، والذي بين من خلال نموذج المشهور بمنحنى فيليبس، أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، إذ يرى أن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

وأشار فيليبس أيضاً إلى أن هذا الأمر يكون في الأجل القصير، لأنه في الأمد الطويل يأخذ المنحنى شكل عمودي، مما يعني أن معدل التضخم يمكن أن يتحرك مع بقاء معدل البطالة على حاله، وهو ما يطلق عليه بالركود التضخمي (Flation Stag)²⁹، كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل رقم (1): منحنيات فيلبس القصيرة والطويلة الأجل



يتبين من خلال منحنى فيلبس أن على السياسات الاقتصادية أن تفاضل بين القبول بمعدلات معينة من التضخم في سبيل أن تخفض البطالة، أو بالعكس القبول بمعدلات من البطالة في سبيل أن يخفض التضخم، أو القبول بمقدار معين من كل منهما.

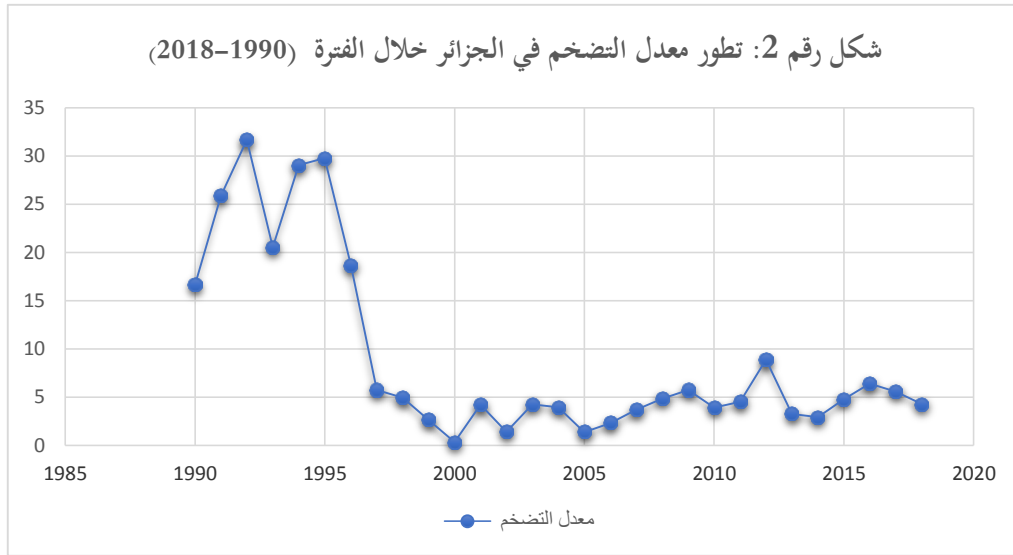
مما سبق يمكن تفسير العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية وظاهرة أو مؤشر البطالة من خلال منحنى فيلبس، ومن خلال الربط بينها وبين علاقة الاستقلالية بالتضخم، إن العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية ومؤشر التضخم هي علاقة عكسية (كما ذكرنا سابقا ومن خلال الدراسات السابقة التي أثبتت ذلك)، إذ كلما ازدادت درجة استقلالية البنك المركزي في دولة معينة، كلما انخفضت مستويات التضخم فيها، ومن خلال منحنى فيلبس يتضح أن العلاقة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية، إذ كلما انخفضت مستويات التضخم ارتفعت مستويات البطالة، وبالتالي نستنتج من ذلك أن العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والبطالة هي علاقة طردية.

المحور الثالث: التحليل الوصفي للمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

إن فعالية السياسة النقدية تكمن أساسا في استقلالية البنك المركزي عن السلطة النقدية، واختيار أدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، حيث نصت المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10، على أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإمضاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، إلا أنه وبصدور الأمر 10-04 في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، فقد أصبح الحد من التضخم الهدف النهائي والصريح للسياسة النقدية إلى جانب الأهداف الأخرى.

أولاً: التضخم.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر ناجمة عن التوسع في مكونات الإنفاق، الزيادة في تكاليف الإنتاج والمتمثلة أساساً في ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاجية، ارتفاع الكتلة النقدية، ارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع سعر صرف اليورو علماً أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة، والشكل الموالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).



المصدر : من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على المصادر التالية:

- من 1990-1999: من موقع البنك الدولي <http://donnees.banquemondiale.org> تم الاطلاع عليه يوم: 2015/12/21 .

- من 2000-2003:

Alegriastatistical appendix, IMF country report n 05/51, February 2005, P14.

- من 2007-2011:

Algeria statical appendix, IMF country report n 13/49, February 2013, P12.

- من 2012-2013:

statistical appendix, the IMF's Middle East and Central Asia Departement (MCD), regional economic outlook UPDATE, P8.

:2014

Stabilité macroéconomique et financement bancaire de la croissance, Bank of Alegria, 11 juin 2015, P3.

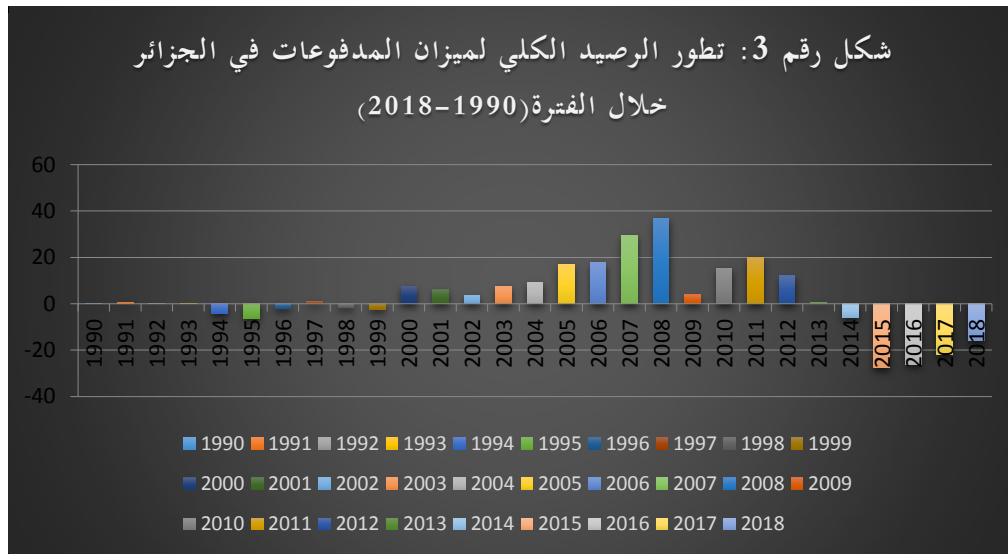
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 17.

نلاحظ من الشكل رقم (2) بأن معدلات التضخم ابتداء من سنة 1997 إلى غاية 2018 أصبحت متحكم فيها أكثر بالمقارنة بالفترة 1990-1996، حيث وصل معدل التضخم إلى (0.339) عام 2000 باستثناء عام 2012، والذي شهد معدل تضخم مرتفع بفعل التضخم المستورد الناتج عن الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية، ويمكن أن يعزى الانخفاض في معدلات

التضخم خلال هذه المدة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واللجوء إلى حيلة من التدابير لمواجهة الأزمة، منها زيادة نسبة استقلالية البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) من خلال القانون (03-11) لعام 2003 وتبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا والدخول في اقتصاد السوق، وإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي.

ثالثا: ميزان المدفوعات

يعد عجز ميزان المدفوعات من أهم مظاهر الاختلالات الخارجية للدول، وفيما يلي شكل يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018).



المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج EXCEL بالاعتماد على المصادر التالية:

من 1992-2006:

-bulletin statistique de la banque d'Algérie, série rétrospectives, banque d'Algérie, Juin 2012, P84-88.

من 2007-2011:

-Algeriastaticalappendix, IMF country report, N° 13/49, February 2013, P23

من 2012-2013:

-staticalappendix, the IMF's Middle East and Central AsiaDepatement (MCD), P21.

2014:

- indicateurs de la balance de paiement, Bank of Alegria www.bankofalgeria.com

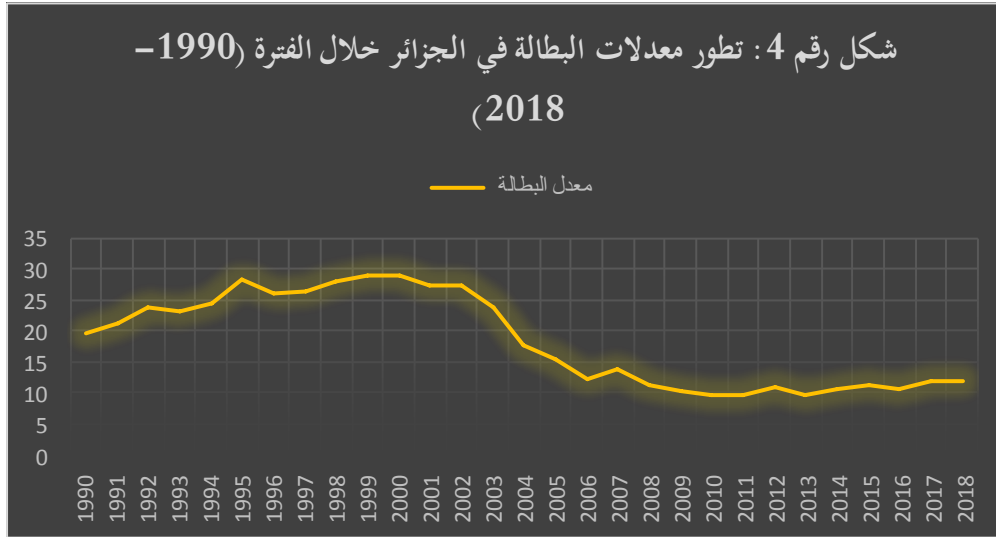
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 17.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018) كان متباينا، حيث سجل خلال الفترة (2000-2012) فوائض مالية معتبرة بسبب التحسن الكبير لسعر البرميل من النفط، ثم سجل عجزا بداية من عام 2014 نتيجة تهاوي أسعار النفط إلى مستويات جد متدنية، وعموما نستنتج أن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري هو اختلال ذو

طبيعة هيكلية يعكس الاختلال الهيكلي للاقتصاد الذي يعتمد كلية على قطاع المحروقات، يبقى تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مرهون بتغير أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، وهو ما يجعل السياسة الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع لتغيرات الوضع الاقتصادي الدولي.

ثالثا: البطالة

يقاس معدل البطالة باستعمال النسبة المئوية للبطالين إلى اليد العاملة النشطة، ويوضح الشكل أدناه تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).



المصدر : من

إعداد الباحثان باستخدام برنامج LEXEL بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتقارير السنوية لبنك الجزائر:

- من 2011-2007:

Algeria statistical appendix IMF country report n13/49, February 2013, P13.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 17.

نلاحظ من الشكل رقم (3) تراجع معدلات البطالة منذ سنة 2001 نتيجة ارتفاع الاستثمارات والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أدى إلى توفير فرص العمل، وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث انتقلت نسبة البطالة من 33.2% سنة 2001 إلى حوالي 10.8% سنة 2014، لتستقر عند حوالي 11.7% في السنوات الأخيرة، لكن هذا الانخفاض لا يعكس الواقع، حيث أن صيغ التشغيل المطبقة تؤدي إلى خلق مناصب شغل يعاب عليها أنها مؤقتة يغلبها الطابع الاجتماعي لا تساند النمو، ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة. كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى غياب البيئة الاستثمارية المناسبة وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي، بالإضافة إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5% بشكل متسق، حتى يمكن تسريع وتيرة التشغيل المقترنة بتخفيض معدلات البطالة على نحو متواصل.

المحور الرابع: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على بعض أهداف السياسة النقدية

يهدف هذا المحور إلى الوقوف على الأثر الذي يتركه استقلالية البنك المركزي CBI (باعتبارها متغير مستقل) في بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر والمتمثلة في التضخم (P)inflation، البطالة (Un) unemployment، وميزان المدفوعات (BOP) Balance of Payments بوصفها متغيرات تابعة تتأثر به.

وبما أن استقلالية البنك المركزي هي نسبة مئوية مقاسة في سنة معينة حسب قانون البنك المركزي، أي لا توجد سلسلة زمنية تعبر عن تلك الاستقلالية، سوف نلجأ إلى استخدام طريقة المتغير الوهمي (Di) (dummy variable) ³⁰ ليعبر عن المتغير المستقل (استقلالية البنك المركزي) ونرمز له بالرمز (cbi) وذلك بإعطاء الرقم 0 للأعوام التي تسبق صدور قانون البنك المركزي الذي بموجبه حصل هذا البنك على استقلاليته باعتبار أن هذا البنك المركزي كان لا يتمتع بالاستقلالية قبل صدور هذا القانون، وإعطاء الرقم 1 للأعوام بعد صدور هذا القانون. وقد تم استعمال أسلوب تحليل الانحدار Simple Linear Regression Model للوصول للنتائج المطلوبة.

يتكون النموذج من معادلة لكل مؤشر اقتصادي يقدر على أساس تأثير استقلالية البنك المركزي عليه، وكما يأتي:

$$P = f(cbi) = f(Di) \dots\dots\dots 01$$

$$Un = f(cbi) = f(Di) \dots\dots\dots 02$$

$$BOP = f(cbi) = f(Di) \dots\dots\dots 03.$$

وبعد وضع المعادلات السابقة بالصيغة القياسية سوف تصبح:

$$Pi = b0 - b1cbi + ui \dots\dots\dots 01$$

$$Un = b0 - b1cbi + ui \dots\dots\dots 02$$

$$BOP = b0 + b1cbi + ui \dots\dots\dots 03$$

تم تحليل بيانات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ولمدة (29) عام واختبار أثر استقلالية بنك الجزائر كمتغير مستقل على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيه بوصفها متغيرات تابعة وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews8.

أولاً: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2018)

قبل أن نجري التحليل الذي يبين الأثر الذي تتركه استقلالية بنك الجزائر على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والتي تمثل أهدافاً نهائية للسياسة النقدية في الجزائر لابد في البدء من اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لتلك المؤشرات.

1- اختبار استقرارية مؤشر استقلالية بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول (4) نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات مؤشر استقلالية بنك الجزائر التي أظهرها اختبار (ADF) للسلسلة أن قيمة (t) المحسوبة كانت أصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) ومع وجود حد ثابت فقط، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية هي في البداية غير مستقرة، وكذلك الحال بعد تحليل البيانات بوجود حد ثابت واتجاه عام، ولكن عند إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول وحد ثابت، أصبحت قيمة (t) المحسوبة أكبر من الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%)، وهذا يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة ومتكاملة من الدرجة (1) $I \sim 1$ ، ولهذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة؛ أي أن السلسلة مستقرة عند فرقها الأول وبجميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%).

جدول رقم 1: اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات مؤشر استقلالية بنك الجزائر

المتغير	المستويات		الفرق الاول
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
مؤشر استقلالية البنك المركزي	-1.077365 (0.7103)	-1.867487 (0.6443)	-5.196152 (0.0002)
مستوى المعنوية	1%	-3.689194	-3.699871
	5%	-2.971853	-2.976263
	10%	-2.625121	-2.627420

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8.

2- اختبار إستقرارية سلسلة بيانات مؤشر التضخم في الجزائر

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات التضخم في الجزائر، إذ أظهر اختبار (ADF) لسلسلة التضخم أن قيمة (t) المحسوبة كانت أصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) مع وجود حد ثابت فقط، وهذا يعني أن السلسلة الزمنية هي في البداية غير مستقرة وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%)؛ أي أن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) $I \sim 1$ ، وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول رقم 2: اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات مؤشر التضخم في الجزائر

المتغير	المستويات		الفرق الأول
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
التضخم	-1.496436 (0.5207)	-1.825803 (0.6650)	-5.392448 (0.0002)
مستوى المعنوية	1%	-3.689194	-3.699871
	5%	-2.971853	-2.976263
	10%	-2.625121	-2.627420

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8.

3- اختبار إستقرارية سلسلة بيانات البطالة في الجزائر

يوضح الجدول (6) نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات البطالة في الجزائر، إذ أظهر اختبار (ADF) للسلسلة أن قيمة (t) المحسوبة كانت أصغر من (t) الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1% و 5% و 10%) بوجود حد ثابت وكذلك بوجود حد ثابت مع اتجاه عام؛ أي أن السلسلة غير مستقرة ولكنها أصبحت مستقرة عند مستوى المعنوية (10%) عند إجراء التحليل بأخذ فرقها الأول بوجود حد ثابت، مما يدل على أن السلسلة الزمنية خالية من جذر الوحدة ومتكاملة من الدرجة (1) $I \sim 1$ أي أن السلسلة استقرت عند فرقها الأول، ولهذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

الجدول رقم 3: اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات البطالة في الجزائر

المتغير	المستويات		الفرق الأول
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
البطالة	-0.420760 (0.8924)	-1.793895 (0.6784)	-3.817914 (0.0076)
مستوى المعنوية	1%	-3.689194	-3.699871
	5%	-2.971853	-2.976263
	10%	-2.625121	-2.627420

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8

4- اختبار إستقرارية سلسلة بيانات ميزان المدفوعات في الجزائر:

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن نتائج جذر الوحدة لسلسلة بيانات ميزان المدفوعات في الجزائر التي أظهرها اختبار (ADF) للسلسلة أن قيمة (t) المحسوبة كانت أكبر من (t) الحرجة عند مستويات المعنوية (1%، 5% و 10%) عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت فقط، وهذا يعني أن السلسلة هي مستقرة عند مستواها، أما عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع اتجاه عام فقد أصبحت قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية عند مستويات المعنوية (1%، 5% و 10%)، أي أن السلسلة هنا مستقرة ومتكاملة من الدرجة (0) $I \sim 0$ ، ولهذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة .

جدول رقم 4: اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات ميزان المدفوعات في الجزائر

المتغير	المستوى		الفرق الأول
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت
ميزان المدفوعات			
مستوى المعنوية	1%		
	5%		
	10%		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

ثانيا: التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية

بعد أن أجرينا تحليل اختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، نأتي الآن لنجري تحليلاً قياسياً لمعرفة الأثر الذي تتركه استقلالية بنك الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

1- التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على مؤشر التضخم

يظهر من النتائج أن استقلالية بنك الجزائر (cbi) تؤثر على مؤشر التضخم في الجزائر، وأن العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي ومؤشر التضخم كانت علاقة عكسية وفقا لمعادلة الانحدار الموضحة بالجدول (8)، وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية؛ إذ كلما ازدادت استقلالية بنك الجزائر بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بـ (10.315) وحدة، وقد أثبت التحليل معنوية المعلمات المقدرة بمستوى معنوية (5%) بالنسبة لمعلمة الانحدار، ومثلها لمعلمة الحد الثابت (القاطع)، وقد كانت للنموذج قوة تفسيرية بلغت ما يقرب من (30.26%)، كما تظهره قيمة معامل التحديد R^2 في جدول تحليل الانحدار؛ أي أن (30.26%) من التغيرات الكلية التي تحدث في التضخم في الجزائر تعزى إلى تغير نسبة استقلالية بنك الجزائر والباقي (69.74%) راجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، ويمكن توضيح تلك النتائج من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم 5: جدول تحليل الانحدار التضخم على استقلالية البنك المركزي في الجزائر

اسلوب التحليل	نتائج تحليل الانحدار
مؤشرات التحليل	
Equation	P = 14.73599 -10.31471 Cbi (6.583) (-3.423)
Constant	14.73599
Cbi	-10.31471
R²	0.3026
F	11.71389 pro(F-statistic)=0.0019

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

2- التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على مؤشر البطالة

أما بالنسبة لأثر استقلالية بنك الجزائر على المؤشر الاقتصادي المتمثل بالبطالة فقد أثبت التحليل العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين طبقا لمعادلة الانحدار الناتجة عن التحليل، وهذا موافق للطرح الاقتصادي، وكانت القوة التفسيرية للنموذج جيدة، كما توضحها قيمة معامل التحديد (R^2) إذ بلغت (79.96%)؛ أي أن معظم التغيرات التي تحصل في مستوى البطالة تنجم عن التغير في استقلالية البنك المركزي، وتعزز ذلك بمعنوية معلمة الانحدار من خلال اختبار (t)، وكذلك المعنوية الإجمالية للنموذج من خلال اختبار (F)، ولذلك فقد أثبت التحليل بأنه هنالك علاقة قوية عكسية بين استقلالية البنك المركزي والبطالة في الجزائر، وهذا يعني أن زيادة استقلالية بنك الجزائر بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (13.058) وحدة كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم 6: تحليل الانحدار للبطالة على استقلالية البنك المركزي في الجزائر

اسلوب التحليل	نتائج تحليل الانحدار
مؤشرات التحليل	
Equation	Un= 25.6077 - 13.058 Cbi (27.407) (-10.380)
Constant	25.60769
Cbi	-13.05769
R²	0.7996
F	107.7536 pro(F-statistic)=0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8

ويمكن القول أن هذه النتائج لأثر استقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة في الجزائر تعود إلى التوافق الحاصل بين البيانات الداخلة في النموذج، إذ كانت أرقام الاستقلالية هي (0) منذ عام 1990 وحتى عام 2002، وبعد ذلك أصبحت أرقام الاستقلالية هي (1) حتى نهاية المدة المدروسة عام 2018. وهذا جاء متوافقا مع الانخفاض الحاصل في معدل البطالة في الجزائر منذ عام 2003 إلى 2018. ولهذا ظهرت النتائج بهذه القوة، إلا أنه في الواقع فإن التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في الجزائر تعزى في الجزء الأكبر منها إلى ارتفاع الاستثمارات والمشاريع المبرجة من طرف الدولة منذ سنة 2001 في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أدى إلى توفير فرص العمل، وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وليس هنالك أثر كبير لاستقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة في الجزائر.

3- التحليل القياسي لأثر استقلالية بنك الجزائر على مؤشر ميزان المدفوعات

أما بالنسبة لميزان المدفوعات في الجزائر فقد بينت نتائج تحليل الانحدار أثر طردي لاستقلالية بنك الجزائر عليه وهو موافق للنظرية الاقتصادية؛ إذ أن زيادة استقلالية البنك المركزي تؤدي إلى تحسن الوضع في ميزان المدفوعات للبلد، وأثبت التحليل عدم معنوية المعامل المقدرة عند أي مستوى لكل من معلمة الانحدار ومعلمة الحد الثابت؛ وقد جاءت القوة التفسيرية ضعيفة جدا، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (2.30%)، وهو ما يعني أن (2.30%) من التغيرات الكلية التي تحصل في ميزان المدفوعات راجعة لاستقلالية بنك الجزائر والباقي (97.7%) راجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، هذا وقد جاءت إحصائية فيشر لتفسر عدم معنوية النموذج ككل، والجدول التالي يبين تحليل الانحدار لميزان المدفوعات في الجزائر.

جدول رقم 7: جدول تحليل الانحدار لميزان المدفوعات في الجزائر

أسلوب التحليل	نتائج تحليل الانحدار
مؤشرات التحليل	
Equation	$BOP = 0.1918 + 4.378 Cbi$ (0.047) (0.798)
Constant	0.191769
Cbi	4.377606
R ²	0.0230
F	0.636680 pro(F-statistic)=0.432

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8

يتبين مما سبق أن درجة تأثير استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية في الجزائر تختلف من مؤشر إلى آخر، ولكن بصورة عامة يمكن القول أن هذا التأثير للاستقلالية لم يكن بالتأثير القوي، وفي بعض المتغيرات لم يظهر ذلك التأثير كما هو الحال بالنسبة لمؤشر ميزان المدفوعات، وهذا ما يدل على عدم واقعية هذه الاستقلالية؛ أي أن الاستقلالية المقاسة وفقا لبنود

القانون هي نظرية وليست فعلية أو واقعية. أي أنها موجودة في نصوص القانون وبشكل عالٍ إذ بلغت مايقارب من 48% ولكن لا نعتقد أن بنك الجزائر يتمتع بهذه الدرجة من الاستقلالية، إذ أنه يتمتع بدرجة من التبعية للحكومة الجزائرية.

خاتمة:

لقد تمت معالجة الإشكال المطروح في أربعة محاور انقسمت بين عمل نظري وتطبيقي، وكان محور البحث ممثلاً في محاولة إجراء دراسة تحليلية قياسية لمدى مساهمة استقلالية بنك الجزائر في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية، ومن خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته وآفاقه على النحو التالي:

النتائج:

- إن الهدف الرئيسي لاستقلالية البنوك المركزية يتمثل في استقلالية هذه البنوك في تسيير وإدارة السياسة النقدية بعيداً عن التأثيرات الحكومية، بحيث تكون أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- أن الدعوة لمنح قدر كاف من الاستقلالية للبنوك المركزية اعتمدت على إطار نظري يقوم على العديد من الحجج المؤكدة على ضرورة تحقيق هذه الاستقلالية كعلاج للميل التضخمي للسياسة النقدية؛
- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائياً لدرجة استقلالية بنك الجزائر على مؤشر التضخم عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما زادت استقلالية بنك الجزائر بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بـ (10.315) وحدة، وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي واللجوء إلى جملة من التدابير وعلى رأسها زيادة نسبة استقلالية البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) من خلال القانون (03-11) لعام 2003 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.

- وجود تأثير عكسي قوي ومعنوي إحصائياً لدرجة استقلالية بنك الجزائر على مؤشر البطالة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما زادت استقلالية بنك الجزائر بوحدة واحدة انخفضت معدلات البطالة بـ (10.058) وحدة، وهذا موافق لمنطق النظرية الاقتصادية، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى التوافق الحاصل بين البيانات الداخلة في النموذج، إلا أنه في الواقع فإن التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في الجزائر تعزى في الجزء الأكبر منها إلى ارتفاع الاستثمارات والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة منذ سنة 2001 في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، الذي أدى إلى توفير فرص العمل، وليس هنالك أثر كبير لاستقلالية البنك المركزي على معدل البطالة في الجزائر. وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية.

- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائياً لدرجة استقلالية بنك الجزائر على مؤشر ميزان المدفوعات، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي، والعلاقة النظرية بين هذين المتغيرين، مما يعني أن التغيرات التي تحصل في ميزان المدفوعات في الجزائر لم يكن لدرجة استقلالية بنك الجزائر أي دور فيها، والذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الاقتراحات:

- منح البنوك المركزية المزيد من الصلاحيات وحدود أوسع فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وإبعادها عن التأثيرات الحكومية وغير الحكومية، وتقنين أهدافها ومحاولة حصرها في أهداف رئيسة محددة يكون استقرار الأسعار ومحاربة التضخم في مقدمتها، وذلك من خلال تعديل أو تشريع القوانين، وتوفير الوسائل والإمكانيات الفعلية لتحقيق استقلالية للبنوك المركزية؛
- لا بد من إعطاء استقلالية فعلية لبنك الجزائر من أجل تحقيق الاستقرار النقدي فالاستقلالية القانونية وحدها غير كافية؛
- ينبغي أن تسترشد السياسات الاقتصادية ولا سيما النقدية والمالية منها في الجزائر برؤية واستراتيجية وطنية تهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-آفاق البحث: يعتبر هذا العمل حلقة ضمن بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة ستناقش دون شك إشكاليات أخرى، نقترح منها:

- استقلالية بنك الجزائر مقارنة بين اختيار الأدوات ورسم الأهداف؛
- أثر استقلالية البنوك المركزية على تحديد أسعار الصرف؛

قائمة المراجع:

بالعربية:

1- المؤلفات:

- أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بيروت: منشورات حلي الحقوقية، 2003.
- ألن بليندر، "استقلالية البنك المركزي"، تعريب مظهر محمد صالح، بغداد: بيت الحكمة، مطبعة الزمان، 2008.
- باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله وآخرون، الرياض: دار المريخ، 1986.
- بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر ومكتبة رأس النبع للتوزيع، ط2، 2009.
- بول ساملسون، ووليام نوردهاوس، "الاقتصاد"، ترجمة هشام العبد الله، عمان: الدار الأهلية، 2001.
- جي هولتن ولسون، "الاقتصاد الجزئي"، ترجمة كامل سلمان العاني، الرياض: دار المريخ، 1987.
- حيدر حسين آل طعمه، "إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية"، البنك المركزي العراقي، 2018.
- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006.
- سهام محمد السويدي، "استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط1، 2010.

- عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2012.
- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الاسكندرية: الدار الجامعية 2007.
- غسان العياش، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي"، بيروت: اتحاد المصارف العربية، 1998.
- مايكل ادجمان، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ للنشر، 1988.
- محمد صالح تركي القريشي، ناظم نوري الشمري، "مبادئ علم الاقتصاد"، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1993.

2- المقالات:

-بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد 16، 2012.

-رنا رسمي، "استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى مدى استقلالية البنك المركزي الأردني"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الهاشمية، المجلد 21 العدد 83.

-ريشارد د. أيرب، "دور البنوك المركزية"، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد الرابع، 1989.

3- مواقع الانترنت:

-منصوري الزين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - الجزائر: بدون تاريخ نشر، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.banquecentrale.gov>

-هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، "استقلالية البنوك المركزية"، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد السادس، سبتمبر 2019، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>

بالأجنبية:

- George A. Akerlof, William T. Dickens, and others, Near - Rational wage and price setting and the Long -Run Phillips curve, Brookings papers on Economic Activity, Brookings institution press, 2000
- Maria Schaumayr, central bank Independence in Austria, The role of central bank (editors p. downes and R.V Zadeh), central banking dep. I.M.F. 1991.
- Monetary and exchange affairs dep, The role and Independence of central bank central bank technical assistance to countries in Transition, credited by J.B zulu and others, I.M.f. 1994
- Patricia S. Pollard, is an economist at the Federal Reserve Bank of St. Louis Central Bank Independence and Economic Performance.
- Robert, "Under Standing Macro Economics", 4 Th Edition, Engle Wood Cliffs, Usa, 1972.
- Vasile DEDU, Tiberiu STOICA, Central Bank independence, Volume XIX (2012), No. 8(573).

الملاحق:

ملحق 1: جدول تحليل انحدار التضخم على استقلالية البنك المركزي في الجزائر

Dependent Variable: P				
Method: Least Squares				
Date: 01/03/20 Time: 19:02				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.73599	2.238554	6.582818	0.0000
CBI	-10.31471	3.013745	-3.422556	0.0020
R-squared	0.302576	Mean dependent var	9.045117	
Adjusted R-squared	0.276745	S.D. dependent var	9.490599	
S.E. of regression	8.071221	Akaike info criterion	7.080959	
Sum squared resid	1758.904	Schwarz criterion	7.175255	
Log likelihood	-100.6739	Hannan-Quinn criter.	7.110491	
F-statistic	11.71389	Durbin-Watson stat	0.505234	
Prob(F-statistic)	0.001992			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8

ملحق 2: جدول تحليل الانحدار للبطلالة على استقلالية البنك المركزي في الجزائر

Dependent Variable: UN
Method: Least Squares
Date: 01/03/20 Time: 19:03
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.60769	0.934354	27.40684	0.0000
CBI	-13.05769	1.257913	-10.38044	0.0000

R-squared	0.799634	Mean dependent var	18.40345
Adjusted R-squared	0.792213	S.D. dependent var	7.390509
S.E. of regression	3.368862	Akaike info criterion	5.333499
Sum squared resid	306.4292	Schwarz criterion	5.427795
Log likelihood	-75.33574	Hannan-Quinn criter.	5.363032
F-statistic	107.7536	Durbin-Watson stat	0.630291
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8

ملحق 3: جدول تحليل الانحدار لميزان المدفوعات على استقلالية البنك المركزي في الجزائر

Dependent Variable: BOP
Method: Least Squares
Date: 01/03/20 Time: 19:07
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.191769	4.075089	0.047059	0.9628
CBI	4.377606	5.486256	0.797922	0.4319

R-squared	0.023037	Mean dependent var	2.607000
Adjusted R-squared	-0.013146	S.D. dependent var	14.59730
S.E. of regression	14.69294	Akaike info criterion	8.279084
Sum squared resid	5828.829	Schwarz criterion	8.373380
Log likelihood	-118.0467	Hannan-Quinn criter.	8.308616
F-statistic	0.636680	Durbin-Watson stat	0.417881
Prob(F-statistic)	0.431878		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 8

الهوامش والإحالات:

- 1- عبد القادر خليل، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2012، ص74.
- 2- بول ساملسون، ووليام نوردهاوس، "الاقتصاد"، ترجمة هشام العبد الله، عمان: الدار الأهلية، 2001، ص58.
- 3- ألن بليندر، "استقلالية البنك المركزي"، تعريب مظهر محمد صالح، بغداد: بيت الحكمة، مطبعة الزمان، 2008، ص6.
- 4- منصور الزين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - الجزائر: بدون تاريخ نشر، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.banquecentrale.gov>

9- Monetary and exchange affairs dep ,The role and Independence of central bank central bank technical assistancetocountriesin Transition , credited by J.B zulu and others ,I.M.f. 1994 .P.110 .

- 6- غسان العياش، "المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي والدولي"، بيروت: اتحاد المصارف العربية، 1998، ص 115 .
- 7 - Maria Schaumayer, central bank Independence in Austria, The role of central bank (editors p. downes and R.V Zadeh), central banking dep . I.M.F.1991, p171 .
- 8- مايكل ادمان، "الاقتصاد الكلي"، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ للنشر، 1988، ص 562.
- 9- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006، ص 120.
- 10- ريتشارد د. أيرب، "دور البنوك المركزية"، مجلة التمويل والتنمية I.M.F العدد الرابع، 1989، ص 11.
- 11- سهام محمد السويدي، "استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط 1، 2010، ص 27.
- 12- بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير العدد 16، 2012، ص 94.
- 13- سيهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص 63.
- 14 - نفس المصدر السابق، ص 62.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات"، الاسكندرية: الدار الجامعية 2007، ص 406.
- 16- Vasile DEDU, Tiberiu STOICA, Central Bank independence, Volume XIX (2012), No. 8(573), p 99.
- 17- أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2003، ص ص: 290-291.
- 18- حيدر حسين آل طعمه، "إرهاصات الهيمنة وقضيم الاستقلالية"، البنك المركزي العراقي، 2018، ص 126.
- 19- رنا رسمي، "استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى مدى استقلالية البنك المركزي الأردني"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، الجامعة الهاشمية، المجلد 21 العدد 83، ص 237.
- 20- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 382-383.
- 21 - بسام الحجار، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر ومكتبة رأس النبع للتوزيع، ط 2، 2009، ص 272.
- * يقصد بالتأثير المالي : هو قدرة الحكومة في التأثير على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي والتحكم في أرباح وميزانية البنك.
- 22 Patricia S. Pollard, is an economist at the Federal Reserve Bank of St. Louis Central Bank Independence and Economic Performance, p22.
- 23- هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، "استقلالية البنوك المركزية"، موجز سياسات، صندوق النقد العربي، العدد السادس، سبتمبر 2019، ص 7: متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae> ، شوهده بتاريخ : 2019/11/23.
- 24 - هجير عدنان زكي، "الاقتصاد الدولي"، دمشق: دار الفكر، 2008، ص 225.
- 25- باري سيحل، "النقود والبنوك والاقتصاد"، وجهة نظر النقيدين، ترجمة طه عبد الله وآخرون، الرياض: دار المريخ، 1986، ص 313.
- 26- محمد صالح تركي القريشي، ناظم نوري الشمري، "مبادئ علم الاقتصاد"، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1993، ص 470.

27- جي هولتن ولسون، "الاقتصاد الجزئي"، ترجمة كامل سلمان العاني، الرياض: دار المريخ، 1987، ص ص: 612-615،
(بتصرف).

28- Robert , "Under Standing Macro Economics", 4 Th Edition , Engle Wood Cliffs , Usa , 1972 , P. 224 .

29 - George A .Akerlof, William T .Dickens, and others ,Near – Rational wage and price setting and the Long –Run Phillips curve, Brookings papers on Economic Activity , Brooking institution press,2000,p1.

30 - لمزيد من التفاصيل أنظر: جعفر باقر علوش، "الاقتصاد القياسي التطبيقي - دراسة تطبيقية على اقتصاديات الجماهيرية العربية الليبية-"، ليبيا: المكتبة الجامعية، ط1، 2004، ص ص: 102-105 (بتصرف).